

حزب الله أسير نظرية ردع غير واقعية

بيروت - يرغب حزب الله في الحفاظ على الوضع الراهن وتغييره في مواجهة إسرائيل، من خلال التلويح المستمر بالانتقام بينما يبذل قصارى جهده لتجنب التصعيد. هذا التناقض المتاصل لم يترك سوى خيارات قليلة أمام حزب الله، وادى إلى سلسلة من الإخفاقات التكتيكية وزيادة الحاجة إلى تحقيق نوع من النجاح، مهما كان شكلياً. والنتيجة النهائية هي زيادة احتمال حدوث تصعيد غير مقصود على طول الحدود الشمالية لإسرائيل.

ونتيجة للأحداث الأخيرة وتصريحاته غير المحسوبة، يجد حزب الله نفسه عالقاً في معضلة الردع الاستراتيجي، حيث أعلنت قيادة الحزب أنها ستزد على أي عمل إسرائيلي ضد أفرادها أو استمعتها من الحصول على الوسائل لتحقيق هذا الهدف. وقد أدت الضربة الإسرائيلية في سوريا في يوليو، والتي قتلت أحد عناصر حزب الله، إلى إطلاق الردود المتوقعة من جانب حزب الله، لكن أفعال الجماعة كانت مقيدة بشدة بسبب عدم قدرتها على تحمل عواقب التصعيد. وكانت النتائج القيام بعمليات فاشلة تركت المنظمة في حرج وتحت ضغط متزايد لتحقيق بعض مظاهر النجاح. ويمكن أن يؤدي هذا الضغط بسهولة إلى تصعيد غير مقصود على طول الحدود الشمالية لإسرائيل.

وتقوم علاقة النزاع بين إسرائيل وحزب الله على طول الحدود اللبنانية على التقعيد وعلى الردع المتبادل. ومع ذلك، لا ينبغي الخلط بين الردع المتبادل والردع المتماثل.

ويقول إيوت تشودوف، في تقرير لمركز بيجن السادات للدراسات الاستراتيجية، "إن هدف حزب الله الشمالي، وهو تدمير إسرائيل، يختلف بشكل قاطع عن هدف إسرائيل، وهو محاولة منع تدميرها. وإذا تمكن حزب الله، بمفرده أو بالاشتراك مع إيران أو حلفاء آخرين، من تدمير إسرائيل، فمن غير المرجح أن تكفي التهديدات العقابية لردع أي هجوم، لأن أعداء إسرائيل سيقبلون الضرر الجسيم كغنى للنجاح في جهودهم لإبادة الدولة اليهودية".

وتختلف أهداف استراتيجيات الردع الفوري لكل جانب. حيث ترغب إسرائيل في الحفاظ على الهدوء على طول حدودها الشمالية. ولأنها غير قادرة على منع الهجمات الصاروخية أو الأرضية الصغيرة لحزب الله، فإنها تعتمد على التهديدات بالانتقام العقابي والتصعيد الهائل للردع.

ويعزى خوف حزب الله من التصعيد إلى عدم تكافؤ ميزان القوى العسكرية وميله لصالح إسرائيل. وفي حين أن الحزب قد يكون قادراً على تركيز قوة كافية في منطقة محدودة لفترة محدودة لشن هجوم ضد الجيش الإسرائيلي، إلا أنه ليس في وضع يمكنه من الصمود أمام هجوم إسرائيلي واسع النطاق. وقد أدى تزايد الإشارات إلى أن حزب الله كان مسؤولاً، حتى وإن بشكل غير مباشر، عن تفجيرات مرزا لبنان، إلى تآكل الدعم الشعبي، وسط ارتفاع دعوات لإزالة أسلحته ومعداته الحربية من المناطق المأهولة بالسكان. وهذا ما يضغط على الحزب ليقدم على مغامرة يمكن أن يحقق من خلالها نجاحاً عسكرياً ملحوظاً ضد إسرائيل حتى يتمكن من صرف الانتظار عن الانتقاد الموجه له وخاصة هيمنته على الحكومة. ويحتاج الحزب، لاسيما في أعقاب مأساة بيروت، إلى إظهار النجاح في مهمته المركزية العلنية في مواجهة إسرائيل. في حين أنه سيحاول على الأرجح العمل ضمن معايير القواعد الاستراتيجية وقواعد الردع التي وضعها هو وإسرائيل معاً، فقد يعد لإلحاق ضرر رمزي بالوجود الإسرائيلي على الحدود.



الخيارات محدودة أمام حزب الله

سلاح التخوين الأعمى متعدد الطلقات



معاهدة السلام الإماراتية - الإسرائيلية تقدم فرصة جديدة للمفاوض الفلسطيني

الصوت الإسرائيلي واليهودي المتعلل والإنساني فكرة قيمة جداً". وأشار إلى فكرة "تجاوز الحكومة الإسرائيلية إلى الحوار المباشر مع الشارع الإسرائيلي من أجل إقناعه بالتخلي عن عنصريته"، وهي الفكرة التي كانت مقبولة ومستساغة فلسطينياً في حينه بعد التعتن الذي ظهر به رئيس الوزراء بنيامين نتانياهو.

المشهد الثالث

لماذا استشهد بهذا الكاتب الفلسطيني الشجاع، ببساطة لأنه يشبه في موقفه الكثير من الفلسطينيين الذين كانوا يفكرون بنفس التفكير تقريباً حينها (عام 2011) أما اليوم، فيرفعون شعار "الطبيع خيانة" في وجه معاهدة السلام الإماراتية الإسرائيلية والبحرينية الإسرائيلية، تماماً مثل صائب عريقات الذي لعله أكثر من يعرف ويدرك بيقيناً كم أن سلاح التخوين أعمى، وكم هو ظالم الإتهام بون إعطاء نفسك أولاً فرصة للفهم قبل أن تعطيهما فرصة للغضب ورد الفعل العاطفي.

وليس المهم هنا مدى خطأ أو صواب رد الفعل الفلسطيني الرسمي على اتفاق السلام الإماراتي الإسرائيلي، وبقدر أهمية انعكاس الموقف الفلسطيني الحالي منه على القضية الفلسطينية وفرصها في تحقيق السلام. فقد يكون لسان المفاوضات الفلسطينية قد احترق سابقاً من "تسريب أو سرقة" وثائق التفاوض قبل أن تنتهي العملية برمتها من أجل الإحياء بان المفاوضات الفلسطينية يفرط في حقه ويخون قضيته.

لكن اليوم، تقدم معاهدة السلام الإماراتية الإسرائيلية، في أحد جوانبها، فرصة جديدة للمفاوض الفلسطيني ليحرب التفاوض من جديد حتى وإن نفض هذه المرة في الزبدي "وتجربة طرح "الحلول الخلاقة" مجدداً، فيما تتكفل العلاقات التجارية والاقتصادية الإماراتية والبحرينية مع إسرائيل، إلى جانب العودة بالنفع الاقتصادي على الطرفين، في "محاولة إقناع الشارع الإسرائيلي بالتخلي عن عنصريته ونظرته المسبقة عن العرب ومحاولة تشجيع الصوت الإسرائيلي المتعلل والإنساني".

سوء العلاقات القديمة بين السلطة الفلسطينية وأوبولي لا يجب أن يكون الدافع الأساسي للموقف الفلسطيني من الخطوة الإماراتية والبحرينية. العتب أو الغضب أو حتى التأييد هي مواقف انطباعية عاطفية يجتريها للمواطن الفلسطيني، لكن السلطة الفلسطينية مسؤولة ليست العواطف وإنما السياسة، ومن باب السياسة تطوع الشروط واقتناص الفرص خدمة لمصلحة القضية الفلسطينية، على الأقل حتى لا يضطر الدكتور صائب عريقات إلى توجيه اتهاماته للإمارات بخيانة القضية الفلسطينية، من على نفس الشاشة التي اتهمته هو شخصياً عام 2011 بخيانة فلسطين وشعبها.

الفلسطيني كان منفتحاً على دراسة أفكار قريبة جداً من خطة ترامب للسلام أو على الأقل كان منفتحاً على "حلول خلاقة" وتقديم تنازلات للطرف الإسرائيلي من أجل تحقيق السلام. بشرط أن يبقى ذلك سرا وفي الغرف المغلقة حتى الانتهاء من جميع الملفات وإعلانها كلها دفعة واحدة، فيكون حصل في مقابل ما قدمه من تنازلات ومرونة، على مكاسب في ملفات أخرى يستطيع أن يدافع بها عن موقفه وعن سبب تقديم تلك التنازلات.

ليس المهم هنا مدى خطأ أو صواب رد الفعل الفلسطيني على اتفاق السلام الإماراتي الإسرائيلي، وبقدر أهمية الموقف الفلسطيني الحالي على القضية الفلسطينية وفرصها في تحقيق السلام

لكن نفس وفد التفاوض الفلسطيني ليس مستعداً لإبداء أي مرونة أو قبول لمناقشة نفس الأفكار أو مقترحات جديدة يتم طرحها في العلن. فهو في الحالة الأولى أمام إحدى نتيجتين، إما أن ينجح في التفاوض ويخرج بمكاسب تغطي على تنازلاته ومرونته، وإما يفشل التفاوض وعندها يخرج دون أن يكون قد قدم أي شيء أو تنازل عن أي شيء. أما في الحالة الثانية العلنية، فهو مكشوف أمام لوبي "التخوين" والسلفية السياسية" اللذين سيعتبران كل من يقبل التفاوض وفق هذه الأفكار "خائناً" و"عميلاً" ومتواطئاً مع الإسرائيليين.

وللتأكيد على هذا الاستنتاج، نسترجع بعض تعليقات منقذين فلسطينيين ومراقبين محايدين، على حادثة "تسريب" الوثائق عام 2011، وأعود مجدداً لصحيفة الحال الفلسطينية من جامعة بيرزيت، والتي نقرأ فيها تعليقا يقول "أقنعني صائب عريقات في دفاعه عن نفسه ومواقفه أمام اتهامات مذبح الجزيرة، واكتشفت أن السلطة الفلسطينية كانت متساهلة في التفاوض بالقدر الذي نعرفه لا أكثر".

أي أن ما وصفته قناة الجزيرة بـ"الخيانة والتواطؤ" كانت له تبريراته وتفسيره المقبول عند الكاتب، وهو أستاذ سابق في الجامعة يتمتع بالاحترام والمصداقية، الذي اقتنع بحديث عريقات وتبريراته.

ويضيف نفس الكاتب، الذي تحسب له الشجاعة الأدبية لانتقاده الجزيرة وحملتها الإعلامية على الرغم من أنه كان يعمل موظفاً لديها حينها، "تعزرت قناعتي بان التفاوض مع الإسرائيليين عبث، وفكرة أبو مازن التي قالها في لقاء آخر مع الجزيرة باننا يجب أن نشجع

الوثائق، ومن ثم رتبت المخابرات القطرية انتقالهما للعمل في قطر قبل كشف الوثائق حماية لهما.

أي أن ما أريد تقديمه للعالم على أنه "سبق صحفي شاركت فيه حتى صحف أجنبية" لم يكن إلا مخططاً استخباراتياً تخدم دائماً أهدافاً سياسية، والهدف السياسي القطري حينها كان الإطاحة بالرئيس محمود عباس لصالح حركة حماس التي أحكمت سيطرتها على قطاع غزة بعد الانقلاب العسكري الذي قامت به ضد السلطة الفلسطينية هناك عام 2007. وتفسير الوثائق التي عرضتها قناة الجزيرة حينها، والتي أصر عريقات على أنه تم تحريف جملها واستقطاعها لتعطي معنى آخر، إلى تقديم تنازلات "كبيرة"، حسب وصف القناة، وصلت حد "التواطؤ" مع الجانب الإسرائيلي وحيانة القضية، أهمها القبول باحتفاظ إسرائيل بكل مستوطناتها في الضفة ما عدا واحدة، وفي القدس الشرقية ما عدا واحدة، وتاجيل بحث مصر المسجد الأقصى وفتح الباب لحل "خلاقة" لوضع المسجد، إلى درجة أن أحد المفاوضين الفلسطينيين قال لتسبيبي ليفني في أحد اللقاءات، على حد ما جاء في تلك الوثائق، "لقد عرضنا عليكم أكبر أورشليم في تاريخكم".

كما زعمت الوثائق تميم حق اللاجئين بالعودة إلى تقسيم العائدتين إلى عشر مجموعات كل منها مكونة من 10 آلاف فلسطيني، تعود كل عام واحدة منها، ليكون مجموع العائدتين 100 ألف لاجئ فلسطيني خلال عشر سنوات.

المشهد الثاني

صائب عريقات متحدثاً من جديد لقناة الجزيرة بتاريخ 29 يناير 2020 (بعد 9 سنوات بالضبط على أزمة اللقاء الأول حول الوثائق المسربة - المسروقة) ويقول للمذيع معلقاً على خطة السلام الجديدة التي طرحها ترامب، إن هذا الكلام ليس جديداً، بل تم عرضه على وفد التفاوض الفلسطيني عامي 2011 و2012.

وربما دون أن ينتبه أشار عريقات إلى أن "الديه" الوثائق التي تؤكد ذلك والأدلة، وهو هنا يشير إلى نفس تلك الوثائق التي تم تسريبها أو سرقتها من مكتبه ونشرها عبر قناة الجزيرة، والتي اضطر بسببها إلى الاستقالة من منصبه حينها اعترافاً منه بمسؤوليته عن خروج هذه الوثائق بشكل ما من مكتبه وعهده. ويستنتج القارئ للوثائق والمتابع لتصريحات عريقات أمراً مهماً، وهو أن وفد التفاوض

يوسف الشريف
كاتب صحفي



المشهد الأول

ما زالت صورة السيد صائب عريقات، كبير المفاوضين الفلسطينيين محفورة بذاكرتي وهو يطلب من مذيعي قناة الجزيرة خلال لقاء مباشر يناير عام 2011 تقديم "الغلاشة - USB"، التي أصبحت بعد ذلك مصدراً للتندر، التي فيها الوثائق الحقيقية غير "المحرقة" أو المزيفة" ليفند بها ادعاءات القناة واتهاماتها.

كان موقفاً صعباً، قناة أخبار تستعد لافتراس أحد أفضل وانزه المسؤولين الفلسطينيين وتتهمه هو ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس بخيانة القضية الفلسطينية، من خلال عرض وثائق تقول إنها لمحاضر اجتماعات المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية "غير مقبولة" سرراً للمفاوض الإسرائيلي، وتعمل على "فضحه" علناً على الهواء مباشرة، من خلال حملة إخبارية مطولة ومكثفة تعرض فيها تلك الوثائق التي حصلت عليها من درج مكتبه، ليصف صائب عريقات ما حدث معه بعد ذلك بالقول "تعرضت لأكبر حملة تشهير منذ حادثة الإفك".

الجزيرة وعدد من التيارات الفلسطينية وحماس انبرت للهجوم على عريقات والسلطة الفلسطينية، تخوينا ومساءلة، والطريقة "المسرحية" التي تم تقديم هذه التغطية بها، على حد وصف صحيفة "الحال" الصادرة عن جامعة بيرزيت الفلسطينية، غطت على السؤال الأهم، وهو مصدر تسريب هذه الوثائق وهي بالألاف.

وأثبتت نتائج التحقيق الفلسطينية أنه تم تسريب تلك الوثائق، أو سرقتها على نحو أدق، عن طريق شخصين كانا يعملان في دائرة المفاوضات الفلسطينية ومكتب عريقات. ولعل "الصدفة" جمعت بين مصيريهما، حيث قدما استقالتيهما وانتقال للعمل في قطر قبل نشر الوثائق بعدة أشهر فقط، أحدهما، "بالصدفة"، بدأ العمل في الديوان الأميري القطري والأخر، "بالصدفة" أيضاً، بدأ العمل في قناة الجزيرة. وغطى هول الصدمة، والتضخيم الإعلامي لفحوى هذه الوثائق، على حقيقة أن هذين الشخصين اللذين قالت التحقيقات الفلسطينية إنهما "سربا - سرقا" هذه الوثائق، لم يقوما بهذا العمل بدافع التطوع، وإنما تم تجنيدهما من قبل المخابرات القطرية، لسرقة هذه

